**المحاضرة 09 التهرب الضريبي**

**أولا: تعريف التهرب الضريبي**

أن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلق بكيفية التخلص من دفع المستحقات الجبائية وهذا بالغش أوالتجنب الضريبي، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

**ثانبا: أنواع التهرب الضريبي**

ينقسم التهرب الضريبي بحسب المنظور الذي ينظر إليه من خلاله ويمكن تقسيمه كمايلي:

1. **أنواع التهرب الضريبي وفقا لمشروعيته**
* **التهرب المشروع "التجنب الضريبي:**يقصد به التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة التشريعات الجبائية وذلك باستفادته من الثغرات القانونية الموجودة في التشريع الضريبي، وترجع هذه الفراغات والنقائص إلى نقص التشريع وعدم إحكام صياغته، لذا يطلق عليه بالتهرب المشروع كون المكلف يعمل في إطار قانوني.
* **التهرب غير المشروع "الغش الضريبي: هو مخالفة** المكلف للأحكام القانونية بوسائل الغش والاحتيال قصد التهرب من دفع الضريبة للخزينة العمومية، فقد عرف بأنه مخالفة القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة وتخفيض قاعدة الوعاء الضريبي
1. **أنواع التهرب الضريبي وفقا لمعيار الحجم أو المقدار**
* **التهرب الضريبي الكلي:** وذلك عندما يستطيع المكلف التخلص من الضريبة المكلف بها بشكل كامل، ولا يسددها إلى الخزينة العامة للدولة . ويتحقق ذلك إما بإخفاء نشاط المكلف كلية أو بإخفاء ذلك الجزء من نشاطه الخاضع لضريبة نوعية قائمة بذاتها عن باقي نشاطه الاقتصادي
* **التهرب الضريبي الجزئي:** تخلص من جزء من الضريبة المستحقة عليه، وذلك إما عن طريق إسقاط بعض عناصر نشاطه الخاضع للضريبة قانونيا، بحيث لا يعبر الجزء المتبقي والظاهر عن حقيقة نشاطه الفعلي، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فرض الضريبة عليه بأقل مما كان يجب أن تفرض عليه، أو من خلال تمكن المكلف من التخلص جزئيا من نوع ما من الضرائب وذلك بإسقاط بعض العمليات أو الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة.
1. **أنواع التهرب الضريبي وفقا للمعيار الإقليمي**
* **التهرب الضريبي (المحلي) الداخلي:** هو قيام المكلف بالضريبة بالتخلص من دفع الضريبة بطريقة غير قانونية داخل الحدود الجغرافية للبلد الذي ينتمي اليه، وإن المكلف داخل الحدود الجغرافية للبد الذي ينتمي إليه يكون تابع لإدارة جبائية واحدة ألا وهي الإدارة الجبائية المحلية التي تقوم بمتابعته ومراقبته.
* **التهرب الضريبي (الدولي) الخارجي:** يتم هذا النوع من التهرب خارج إقليم هذا البلد. ويعرف التهرب الضريبي الدولي بأنه: " التهرب من دفع الضرائب داخل البلد وذلك بتحويل المداخيل و المبالغ المقتطعة منها على شكل ضرائب من نصيب هذا البلد إلى بلد آخر يتميز بجباية جذابة" . ومن بين الأعمال التي يقوم ا المكلف في إطار الغش الجبائي الدولي ما يلي :
* إنشاء مؤسسات صورية وهمية في الخارج .
* التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية.

**ثالثا: الغش والاحتيال الضريبي**

**رابعا: أسباب التهرب الضريبي**

 **الأسباب المتعلقة بالتشريع الجبائي**

كلما تعقدت التشريعات الضريبية وتعددت المعدلات الضريبية زادت مشاكل الإدارة الضريبية مع الممولين وزادت احتمالات التهرب الضريبي، ويمكن حصر أهم الأسباب التشريعية في النقاط التالية:

* + تعقد النظام الجبائي: فالإدارة الضريبية تجد صعوبة في المراقبة بسبب تعقد وتنوع النماذج المستعملة من جهة، ومن جهة ثانية نقص الكفاءة والخبرات اللازمة لموظفو الإدارة الجبائية
	+ عدم استقرار التشريع الضريبي وتعاقب تعديلاته: نتيجة التعديلات المتوالية والمختلفة وكذا إلغاء بعض الأحكام الجبائية التي تستحدث بمناسبة قوانين المالية السنوية والتكميلية، فبهذه السّرعة لم تتمكن لا العناصر الجبائية ولا موظفو الإدارة الجبائية من استيعاب مضمون النّظام الجبائي.
	+ ضعف العقاب المفروض على المتهربين: فالأفراد يقررون ما إذا من الأفضل ارتكابهم لجريمة التهرب الضريبي بمقارنة التكلفة بالعائد.
	+ ثقل عبء الضريبة: حيث زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين واستعدادهم النفسي لتحمله فإنهم يلجئون إلى التهرب الضريبي

**ثانيا: الأسباب المتعلقة بالمكلف**

* ضعف المستوى الخلقي:فضعف المستوى الخلقي للأفراد يحفزهم على التهرب من أداء الواجب المالي، ومنه الضريبة
* ضعف مستوى الوعي الضريبي: ويقصد بالوعي الضريبي مدى إحساس الممول بأهمية وقداسة الضرائب، وعدم توفر هذا الإحساس لدى الممول يؤدي به إلى محاولة التهرب من دفع الضرائب والعكس صحيح

**ثالثا:الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية**

* غياب المفاهيم الحديثة في تسيير الإدارة الضريبية، مثل روح التسويق، العلاقات العامة، الإدارة بالمساهمة، لذلك يجب التركيز على تطوير تسيير الموارد البشرية وفق المفاهيم العلمية الحديثة المستندة على العلاقات الإنسانية.
* سيادة الأساليب الكلاسيكية في العمل الإداري، إذ لازالت الملفات تعالج بطريقة يدوية بطيئة.
* ضعف التكوين في المجال الضريبي، بحيث تفتقر برامج التكوين الموجودة حاليا إلى مضامين جديدة مثل أخلاقيات المهنة الضريبية، التسويق الاجتماعي والعلاقات العامة.
* تقنية المراقبة والتحقيق: وهي العملية التي تمكّن من كشف مكامن الغّش وتسّليط العقوبات على مرتكبيه، فمستقبل الغّش الجبائي و كذا استمرارية النظّام الجبائي مرهونة بنجاعة هذه العملية.
* بُعد الإدارة عن المكلفين.
* وجود قطاع كبير من المكلفين الأميين، دون أن تكلف الإدارة الضريبة نفسها عناء تقدير عددهم وأهميتهم للبحث عن حلول ملائمة لهم وتبسيط التصريحات بالقدر الذي يكون في متناول أغلب المكلفين.
* غياب الجهود في سبيل التعريف بالنظام الضريبي والقيام بالتوعية سواء على مستوى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتي ترشد المكلفين إلى كل العمليات المرتبطة بالضريبة بدءا من التصريح إلى غاية الدفع وتوزيعها مجانا على أوسع نطاق

**رابعا:الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية**

1. **الظروف الاقتصادية للمكلف**: إن الوضع الاقتصادي للمكلف قد يدفعه للتهرب الضريبي إذا كان يعاني من ضعف الدخل، وذلك لأن اقتطاع الضريبة من هذا الدخل يعني إنقاص مقدرته المالية عن الحد الأدنى اللازم لإشباع حاجاته الأساسية، أما إذا كان المردود الاقتصادي للمكلف جيدا فإن اقتطاع الدولة للضريبة لن ينقص من قدرته المالية على اشباع حاجاته الأساسية.
2. **الظروف الاقتصادية للدولة**: إضافة إلى أنَّ التقلبات التي يتعرّض لها الاقتصاد الوطني لها تأثير على ظاهرة التهرّب الضريبي،"ففي حالة الرخاء و الانتعاش الاقتصادي للدولة، تزداد حركة البيع والشراء والاستراد والتصدير، وغيرها من مظاهر الحياة الاقتصادية في الدولة، مما يترتب عليه زيادة في دخول وأموال الأفراد من جهة، وزيادة فرص نقل العبء الضريبي من جهة أخرى.وفي الحالتين لن يشعر المكلفون بثقل عبء الضريبة المفروضة عليهم، وبالتالي فإنهم لن يلجأوا إلى التهرب من سدادها خشية المساءلة القانونية، أما في حالة الكساد والركود الاقتصادي فيحدث العكس، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الهيكل الاقتصادي السائد يؤثر بشكل أو بآخر في وجود وحجم التهرب الضريبي، فعندما يغلب النشاط الزراعي وبالتالي تسود ظاهرة الاستهلاك الذاتي، ويلاحظ أن جزءا كبير من الدخول يأخذ الصورة العينية، وأن هناك نوع من الجمود الاقتصادي وعدم وجود حقيقي لأسواق المال، ففي ظل هذا الاقتصاد يزداد حجم التهرب الضريبي، بينما في الاقتصاد الذي يغلب عليه النشاط الصناعي والتجاري والذي يتصف بالمرونة فهو يكون اقتصادا نقديا يتميز بسرعة حركة رؤوس الأموال وسيول الدخول وبالتالي ينخفض حجم التهرب الضريبي. خرى
3. **عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد غير الرسمي**: أو ما يسمى بالاقتصاد الخفي والذي يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، كذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات، "بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى، وبالتالي فإن مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن تخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية، ولا يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في امتصاص نسبة من ظاهرة البطالة، وكذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية

**خامسا:الأسباب السّياسة**

وهي أسباب ساعدت كذلك على انتشار ظاهرة الغّش الجبائي، فقد لا يساعد المناخ السّياسي السائد في البلاد على قمع الغّش و يظهر ذلك من خلال العوامل التالية:الاختيار الإيديولوجي والسّياسي الذي اعتمدته السّلطات العمومية غداة الاستقلال المتمثل في النظام الاشتراكي، مما كان له أثر مميز في تكوين وبلورة النظام الجبائي الذي لم يضطلع بأدواره، حتى تلك المتعلقة بإعادة توزيع المداخيل.

* وجود موارد هامة من المحروقات جعل السلطات العمومية تعتبر موارد الجبائية العادية ثانوية، أدى إلى ظهور نوع من التراخي في صياغة الاقتطاعات الجبائية حسب المعطيات الداخلية، ومحاربة الغش الجبائي لم تكن من الأولويات الوطنية، ومازال هذا الوضع قائما، إضافة إلى أن الوسائل الضرورية لمواجهة الظاهرة لم تكن في متناول المصالح الجبائية.